

# الإكليل

فِي الْمُنَاسِبَةِ وَالْتَأْوِيلِ

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية

( ٦٦١ - ٧٢٨ )

الطبعة الثانية



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال شيخ الإسلام علم الأعلام ، أبو العباس أحمد بن تيمية  
الحاراني الدمشقي :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم  
(فصل) قوله تعالى ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول  
ولا نبي إلا إذا تمنى ، ألقى الشيطان في أمنيته - إلى قوله - ليجعل  
ما يلقى الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم وإن  
الظالمين لفي شقاق بعيد . وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من  
ربك فيؤمنوا به فتخفي له قلوبهم ، وإن الله لهادر الذين  
آمنوا إلى صراط مستقيم ﴾

جعل الله القلوب ثلاثة أقسام : قاسية ، وذات مرض ،  
ومؤمنة نجيبة ، وذلك لأنها إما أن تكون يابسة جامدة  
لا تلين للحق اعترافا وإذعانا ، أو لا تكون يابسة جامدة

«الأول» هو القاسى وهو الجامد اليابس بمنزلة الحجر لا ينطبع ولا يكتب فيه الإيمان ولا يرسم فيه العلم ، لأن ذلك يستدعى محلا لنا قابلا .

و«الثانى» لا يخلو إما أن يكون الحق ثابتا فيه لا يزول عنه لقوته مع لينة ، أو يكون لينة مع ضعف وانحلال . فالثانى هو الذى فيه مرض ، والأول هو القوى اللين . وذلك أن القلب بمنزلة أعضاء الجسد كاليد مثلا ، فإما أن تكون جامدة يابسة لا تتأوى ولا تبتطش ، أو تبتطش بعنف ، فذلك مثل القلب القاسى ، أو تكون ضعيفة مريضة عاجزة لضعفها ومرضها ، فذلك الذى مرض . أو تكون باطشة بقوة ولين فهو مثل القلب العليم الرحيم فبالرحمة خرج عن القسوة ، وبالعلم خرج عن المرض ، فان المرض من الشكوك والشبهات . ولهذا وصف من عدى هؤلاء بالعلم والإيمان والإخبات . وفى قوله ﴿ وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخفيت له قلوبهم ﴾ دليل على أن العلم يدل على الإيمان ، ليس أن أهل العلم ارتفعوا عن درجة الإيمان

كما يتوهمه طائفة من المتسككة ، بل معهم العلم والإيمان كما قال  
تعالى ﴿ لکن الراسخون فی العلم منهم والمؤمنون يؤمنون  
بما أنزل إلیک وما أنزل من قبلك ﴾ وقال تعالى ﴿ وقال الذین  
أوتوا العلم والإیمان ﴾

وعلى هذا فقولہ ﴿ والراسخون فی العلم یقولون آمنا به کلّ  
من عند ربّنا ﴾ نظیر هذه الآية : فإنه أخبر هنا أن الذین أوتوا  
العلم یعلمون أنه الحق من ربهم ، وأخبر هناك أنهم یقولون فی  
المتشابه ﴿ آمنا به کلّ من عند ربنا ﴾ وكلا الموضعین موضع شبهة  
لغيرهم وأن الكلام هناك فی المتشابه وهنا فیما یلتقی الشیطان بما  
ینسخه الله ثم یحكم الله آیاته ، وجعل الحكم هنا ضد الذی نسخه  
الله مما ألقى الشیطان ، ولهذا قال طائفة من المفسرین المتقدمین :  
الحکم هو الناسخ والنسخ المتشابه المنسوخ . أرادوا والله أعلم قوله  
﴿ فینسخ الله ما ینقی الشیطان ثم یحكم الله آیاته ﴾ والنسخ هنا رفع  
ما ألقاه الشیطان لا رفع ما شرعه الله ، وقد أشرت إلى وجه  
ذلك فیما بعد وهو أن الله جعل الحكم مقابل المتشابه تارة

ومقابل النسخة الأخرى ، والنسخة يدخل فيه في اصطلاح السلف كل ظاهر ترك ظاهر لمعارض راجح ، كتخصيص العام وتقييد المطلق ، فان هذا متشابه لأنه يحتمل معنيين ويدخل فيه الجمل فانه متشابه وإحكامه رفع ما يتوهم فيه من المعنى الذى ليس بمراد وكذلك ما رفع حكمه ، فان في ذلك جميعه نسخا لما ياقبه الشيطان في معانى القرآن ولهذا كانوا يقولون : هل عرفت الناسخ من النسخ ؟ فاذا عرف الناسخ عرف الحكم . وعلى هذا فيصح أن يقال : الحكم والنسخ ، كما يقال المحكم والمتشابه .

وقوله بعد ذلك ﴿ ثم يحكم الله آياته ﴾ جعل جميع الآيات محكمة ، محكما ومتشابهها كما قال ﴿ الر . كتاب أحكمت آياته ثم فصلت ﴾ وقال ﴿ تلك آيات الكتاب الحكيم ﴾ على أحد القولين وهنالك جعل الآيات قسمين : محكما ومتشابهها ، كما قال ﴿ منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ﴾ وهذه المتشابهات مما أنزله الرحمن لا مما أنزل الشيطان ونسخه الله

فصار المحكم في القرآن تارة يقابل بالمشابه ، والجميع من آيات الله ، وتارة يقابل بما نسخه الله مما ألقاه الشيطان

ومن الناس من يجعله مقابلا لما نسخه الله مطلقا ، حتى يقول هذه الآية محكمة ليست منسوخة ، ويجعل المنسوخ ليس محكما وإن كان الله أنزله أولا اتباعا لظاهر من قوله فينسخ الله ويحكم الله آياته . فهذه ثلاث معان تقابل المحكم ينبغي التفطن لها .

وجماع ذلك أن الإحكام تارة يكون في التنزيل فيكون في مقابله ما يليقه الشيطان ، فالحكم المنزل من عند الله أحكمه الله أى فصله من الاشتباه بغيره وفصل منه ما ليس منه ، فإن الإحكام هو الفصل والتمييز والفرق والتحديد الذى به يتحقق الشئ ويحصل إتقانه ، ولهذا دخل فيه معنى المنع كما دخل في الحد بالمنع جزء معناه لا جميع معناه

وتارة يكون في إبقاء التنزيل عند من قابله بالنسخ الذى هو رفع ما شرع وهو اصطلاحى ، أو يقال وهو أشبه بقول : السلف : كانوا يسمون كل رفع نسخا ، سواء كان رفع حكم أو

رفع دلالة ظاهرة . وإلقاء الشيطان في أمنيته قد يكون في نفس لفظ المبلغ ، وقد يكون في مسمع المبلغ ، وقد يكون في فهمه كما قال ﴿ أنزل من السماء ماء فسات أودية بقدرها ﴾ الآية . ومعلوم أن مَنْ سمع سمع النص الذي قد رفع حكمه أو دلالة له فإنه يلتقي الشيطان في تلك التلاوة اتباع ذلك المنسوخ فيحكم الله آياته بالناسخ الذي به رفع الحكم وبان المراد . وعلى هذا التقدير فيصح أن يقال : التشابه المنسوخ بهذا اعتبار والله أعلم .

وتارة يكون الإحكام في التأويل والمعنى ودو تمييز الحقيقة المقصودة من غيرها حتى تشبه بغيرها وفي مقابلة المحكمات الآيات المتشابهات التي تشبه هذا وتشبه هذا فتكون محتملة للمعنيين ولم يقل في التشابه يعلم تفسيره ومعناه إلا الله ، وإنما قال ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ وهذا هو فصل الخطاب بين المتنازعين في هذا الموضع . فإن الله أخبر أنه لا يعلم تأويله إلا هو . والوقت هنا على ما دل عليه أدلة كثيرة وعالية أصحاب رسول الله ﷺ وجهور التابعين وجاهير الأمة ولكن لم ينف علمهم بمعناه



وتفسيره بل قال ﴿ كتاب أنزلناه إليك مباركاً ليدبروا آياته ﴾ وهذا  
 يعنى الآيات المحكمات والآيات المتشابهات ، ومالا يعقل له معنى  
 لا يتدبر . وقال ﴿ أفلا يتدبرون القرآن ﴾ ولم يستثن شيئا منه  
 نهى عن تدبره . والله ورسوله إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاء  
 الفتنة وابتغاء تأويله ، فأما من تدبر الحكم والمتشابه كما أمره الله  
 وطلب فهمه ومعرفة معناه فلم يذمه الله ، بل أمر بذلك ومدح  
 عليه .

يبين ذلك أن التأويل قد روى أن من اليهود الذين كانوا  
 بالمدينة على عهد النبي ﷺ كحي بن أخطب وغيره من طلب  
 من حروف الهجاء التى فى أوائل السور تأويل بقاء هذه الأمة ،  
 كما سلك ذلك طائفة من المتأخرين موافقة للصابئة المنجمين ،  
 وزعموا أنه ستمائة وثلاثة وتسعون عاما ، لأن ذلك هو عدد  
 ما للحروف فى حساب الجمل بعد إسقاط المكرر ، وهذا من  
 نوع تأويل الحوادث التى أخبر بها القرآن فى اليوم الآخر .  
 وروى أن من النصارى الذين وفدوا على النبي ﷺ فى

وفد نجران من تأويل إنا ونحن على أن الآلهة ثلاثة لأن هذا ضمير جمع . وهذا تأويل في الإيمان بالله ، فأولئك تأولوا في اليوم الآخر وهؤلاء تأولوا في الله . ومعلوم أن إنا ونحن من المتشابه فانه يراد بها الواحد الذي معه غيره من جنسه ، ويراد بها الواحد الذي معه أعوانه وإن لم يكونوا من جنسه ، ويراد بها الواحد العظيم نفسه الذي يقوم مقام من معه غيره لتنوع أسمائه .  
التي كل اسم منها يقوم مقام مسمى ، فصار هذا متشابها لأن اللفظ واحد والمعنى متنوع . و « الأسماء المشتركة في اللفظ » هي من المتشابه وبعض « المتواطئة » أيضا من المتشابه ، ويسميا أهل التفسير « الوجود والنظائر » وصنفوا كتب الوجود والنظائر ، فالوجود في الأسماء المشتركة ، والنظائر في الأسماء المتواطئة . وقد ظن بعض أصحابنا المصنفين في ذلك أن الوجود والنظائر جميعاً في الأسماء المشتركة ، فهي نظائر باعتبار اللفظ ووجود باعتبار المعنى ، وليس الأمر على ما قاله ، بل كلامهم صريح فيما قلناه لمن تأمله .

والذين في قلوبهم زيغ يدعون المحكم الذي لا اشتباه فيه  
 مثل ﴿والمحكم إله واحد - إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني -  
 ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله - ولم يتخذ ولداً ولم  
 يكن له شريك في الملك - لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد﴾  
 ويتبعون التشابه ابتغاء الفتنة ليفتنوا به الناس إذا وضعوا على  
 غير مواضعه ، وابتغاء تأويله وهو الحقيقة التي أخبر عنها . وذلك  
 أن الكلام نوعان : إنشاء فيه الأمر ، وإخبار ، فتأويل الأمر  
 هو نفس الفعل المأمور به ، كما قال من قال من السلف إن السنة  
 هي تأويل الأمر . قالت عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله  
 ﷺ يقول في ركوعه وسجوده سبحانه اللهم وبحمدك اللهم  
 اغفر لي ، يتأول القرآن ، نعى قوله ﴿فسبح بحمد ربك واستغفره  
 إنه كان تواباً﴾ .

وأما الإخبار فتأويله عين الأمر الخبر به إذا وقع ، ليس  
 تأويله فهم معناد وقد جاء اسم « التأويل » في القرآن في غير  
 موضع وهذا معناد . قال الله تعالى : ﴿ ولقد جهنهم بكتاب

فصَّناهُ عَلَى عِلْمٍ ، هَدَى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ . هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتى تأويله يقول الذين نسوه من قبلُ قد جاءت رسل ربنا بالحق ﴿ فقد أخبر أنه فصل الكتاب ، وتفصيله بيانه وتمييزه بحيث لا يشبهه . ثم قال ﴿ هل ينظرون ﴾ أى ينتظرون ﴿ إلا تأويله يوم يأتى تأويله ﴾ إلى آخر الآية . وإنما ذلك مجيء ما أخبر به القرآن بوقوعه من القيامة وأشراتها ، كالإبادة ويأجوج ومأجوج وطلوع الشمس من مغربها ومجيء ربك والملك صفًا صفاً ، وما فى الآخرة من الصحف والموازين ، والجنة والغار وأنواع النعيم والعذاب وغير ذلك ، فحينئذ يقولون ﴿ قد جاءت رسل ربنا بالحق ، فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ؟ أو نُزَكِّدُ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ؟ ﴾ .

وهذا القدر الذى أخبر به القرآن من هذه الأمور لا يعلم وقته وقدرته وصفته إلا الله ، فإن الله يقول ﴿ فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين ﴾ ويقول ﴿ أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ﴾ وقال

ابن عباس : ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء ، فإن الله قد أخبر أن في الجنة خيراً ولبناً وماءً وحريراً وذهباً وفضة وغير ذلك ، ونحن نعلم قطعاً أن تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه ، بل بينهما تباين عظيم مع التشابه كما في قوله ﴿ وأتوا به متشابهاً ﴾ على أحد القولين أن يشبه ما في الدنيا وليس مثله ، فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق كما أشبهت الحقائق من بعض الوجود . فنحن نعلمها إذا خاطبنا بتلك الأسماء من جهة القدر المشترك بينهما ، ولكن تلك الحقائق خاصة لا ندرکها في الدنيا ولا سبيل إلى إدراكها لعدم إدراك عينها أو نظيرها من كل وجه . وتلك الحقائق على ما هي عليه هي تأويل ما أخبر الله به . وهذا فيه رد على اليهود والنصارى والصابئين من المتفاسفة وغيرهم فإنهم ينكرون أن يكون في الجنة أكل وشرب ولباس ونسكاح ويمنعون وجود ما أخبر به القرآن . ومن دخل في الإسلام ووافق المؤمنين تأول ذلك على أن هذه أمثال مضروبة لتفهيم النعيم الروحاني إن كان من المتفاسفة

الصابئة المنكرة لحشر الأجساد . وإن كان من مذاقة الماتنين  
 المقرين بمحشر الأجساد تأول ذلك على تفهيم النعيم الذى فى الجنة  
 من الروحانى والسمع الطيب والروائح العطرة . فكل ضال  
 يحرف الكلم عن مواضعه الى ما اعتقد ثبوته ، وكان فى هذا  
 أيضاً متبعاً للمتشابه ، إذ الأسماء تشبه الأسماء ، والمسميات تشبه  
 المسميات ولكن تخالفها أكثر مما تشابهها . فمؤلا يتبعون  
 هذا التشابه ﴿أبتغاء الفتنة﴾ بما يوردونه من الشبهات على امتناع  
 أن يكون فى الجنة هذه الحقائق ﴿وأبتغاء تأويله﴾ ليردوه إلى  
 المعبود الذى يعلمونه فى الدنيا . قال الله تعالى ﴿وما يعلم تأويله إلا  
 الله﴾ فإن تلك الحقائق قال الله فيها ﴿فلا تعلم نفس ما أخفى لهم  
 من قرة أعين﴾ لا ملك مقرب ولا نبي مرسل

وقوله ﴿وما يعلم تأويله﴾ إما أن يكون الضمير عائداً على  
 الكتاب أو على التشابه ، فإن كان عائداً على الكتاب كقوله  
 ﴿منه﴾ و ﴿منه﴾ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء  
 تأويله فهذا يصح ، فإن جميع آيات الكتاب المحكمة والمتشابهة

التي فيها إخبار عن الغيب الذي أمرنا أن نؤمن به لا يعلم حقيقة ذلك الغيب ومتى يقع إلا الله . وقد يستدل لهذا أن الله جعل التأويل للكتاب كله مع إخباره أنه مفصل بقوله ﴿ ولقد جئناهم بكتاب فضله على علم ، هدى ورحمة لقوم يؤمنون . هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله ﴾ فجعل التأويل الجائي للكتاب المنفصل .

وقد بينا أن ذلك التأويل لا يعلمه وقتنا وقدرنا ونوعا وحقيقة إلا الله ، وإنما نعلم نحن بعض صفاته بمبلغ علمنا لعدم نظيره عندنا ، وكذلك قوله ﴿ بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ﴾ . وإذا كان التأويل للكتاب كله والمراد به ذلك ارتفعت الشبهة وصار هذا بمنزلة قوله ﴿ يسألونك عن الساعة أيان مرساها . قل : إنما علمها عند ربي لا يحلها لوقتها إلا هو ، ثقلت في السموات والأرض ﴾ إلى قوله ﴿ إنما علمها عند الله ﴾ وكذلك قوله ﴿ يسألك الناس عن الساعة ، قل إنما علمها عند الله وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً ﴾ فأخبر أنه ليس علمها

إلا عند الله ، وإنما هو علم وقتها المعين وحقيقتها ، وإلا فنحن قد علمنا من صفاتها ما أخبرنا به . فلم تأويله كعلم الساعة ، والساعة من تأويله . وهذا واضح بين . ولا ينافي كون علم الساعة عند الله أن نعلم من صفاتها وأحوالها ما علمناه ، وأن نفسر النصوص المبينة لأحوالها فهذا هذا .

وإن كان الضمير عائداً إلى ما تشابه ، كما يقوله كثير من الناس فلأن الخبر به من الوعد والوعيد متشابه بخلاف الأمر والنهي ، ولهذا في الآثار « العمل بحكمه والإيمان بمتشابهه » لأن المقصود في الخبر الإيمان ، وذلك لأن الخبر به من الوعد والوعيد فيه من التشابه ما ذكرناه بخلاف الأمر والنهي ، ولهذا قال بعض [العلماء] « المتشابه » الأمثال والوعد [والوعيد] و « المحكم » الأمر والنهي فإنه متميز غير مشتبه بغيره ، فإنه أمور فعليها قد علمناها بالوقوع ، وأمور نتركها لأبد أن نتصورها .

ومما جاء من لفظ « التأويل » في القرآن قوله تعالى ﴿ بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ﴾ والكناية عائدة على



القرآن أو على ما لم يعيطوا بعلمه وهو يعود إلى القرآن . قال تعالى ﴿ وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين . أم يقولون افتراه ؟ قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين . بل كذبوا بما لم يعيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ، كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين . ومنهم من يؤمن به ومنهم من لا يؤمن به وربك أعلم بالمفسدين ﴾ فأخبر سبحانه أن هذا القرآن ما كان ليفترى من دون الله . وهذه الصيغة تدل على امتناع المنفى كقوله ﴿ وما كان ربك ليهلك القرى بظلم ﴾ وقوله ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾ . لأن الخلق عاجزون عن الإتيان بمثله كما تحداهم وطالبهم لما قال ﴿ أم يقولون افتراه ؟ قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين ﴾ فهذا تعجيز لجميع الخلق . قال تعالى ﴿ ولكن تصديق الذي بين يديه ﴾ أى مصدق الذي بين يديه ﴿ وتفصيل الكتاب ﴾ أى

مفصل الكتاب فأخبر أنه مصدق الذى بين يديه ومفصل الكتاب ، والكتاب اسم جنس ، وتحدى القائلين ﴿ افتراء ﴾ ودل على أنهم هم المفترون . قال ﴿ بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ﴾ أى كذبوا بالقرآن الذى لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ، ففرق بين الإحاطة بعلمه وبين إتيان تأويله . فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والإيمان بعلمه ولما يأتهم تأويله وأن الإحاطة بعلم القرآن ليست إتيان تأويله ، فإن الإحاطة بعلمه معرفة معانى الكلام على التمام ، وإتيان التأويل نفس وقوع الخبر به ، وفرق بين معرفة الخبر وبين الخبر به ، فمعرفة الخبر هي معرفة تفسير القرآن ، ومعرفة الخبر به هي معرفة تأويله .

و « نكتة ذلك » أن الخبر لعناد صورة علمية وجودها في نفس العالم كذهن الإنسان مثلاً ، ولذلك المعنى حقيقة ثابتة في الخارج عن العلم ، واللفظ إنما يدل ابتداء على المعنى الذهني ثم تتوسط ذلك أو تدل على الحقيقة الخارجية فالقول بل هو الحقيقة الخارجية ، وأما معرفة تفسيره فهو معرفة الصورة العلمية ، وهذا

هو الذي ينفذ فيها تقدم أن الله إنما أنزل القرآن ليعلم ويفهم ويفقه  
 ويتبين ويتذكر فيه محكمه ومتشابهه وإن لم يعلم تأويله .

عن ذلك أن الله يقول عن الكفار ﴿ وإذا قرأت القرآن ﴾ جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا .  
 ﴿ ويصرون ﴾ أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا ، وإذا  
 ذكر القرآن عرجوا عنه ﴿ في القرآن وحده ولوا على أدبارهم نفورا ﴾ فقد  
 أخبرنا عن المشركين - أنه إذا قرئ عليهم القرآن حجب بين  
 أعيانهم وبين الرسول بحجاب مستور ، وجعل على قلوبهم أكنة  
 أن يفقهوه ﴿ في آذانهم وقرا ﴾ . فلو كان أهل العلم والإيمان على  
 قدرهم في الفهم أن يفقهوا بعضه لشاركوه في ذلك . وقوله ﴿ أن  
 يصرون ﴾ أي يصر وجههم إلى القرآن كله . فلم أن الله يحب أن يفقه . ولهذا  
 قول الله ﴿ ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم فيما ذا  
 أنزل ﴾ من جهة ، وما استثنى من ذلك لامتشابهها ولاغيره .

عن عروة بن ربيعة : عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى  
 آخره فلم يجد فيه آية وأساءله عنها . فهذا ابن عباس جبر

الأمة وهو أحد من كان يقول : لا يعلم تأويله إلا الله ، يحجب مجاهدا عن كل آية في القرآن

وهذا هو الذي حمل مجاهدا ومن وافقه كابن قتيبة على أن جعلوا الوقت عند قوله ﴿ والراسخون في العلم ﴾ فجعلوا الراسخين يعلمون التأويل ، لأن مجاهدا تعلم من ابن عباس تفسير القرآن كله وبيان معانيه فظن أن هذا هو التأويل المنفي عن غير الله .

وأصل ذلك أن لفظ « التأويل » وبه أشير إلى بين ماعناه الله في القرآن وبين ما كان يطلقه طوائف من السلف ، وبين اصطلاح طوائف من المتأخرين ، فبسبب الاشتراك في لفظ التأويل اعتقد كل من فهم منه معنى بلغت أن ذلك هو المذكور في القرآن . ومجاهد إمام التفسير . قال الثوري : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به . وأما التأويل فشان آخر . وبيّن ذلك أن الصحابة والتابعين لم يمنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله ولا قال هذه من المتشابه الذي لا يعلم معناه ، ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين : إن في القرآن

آيات لا تعلم معناها ولا يفهمها رسول الله ﷺ ولا أهل العلم والإيمان جميعهم ، وإنما قد ينفنون علم بعض ذلك عن بعض الناس ، وهذا لا ريب فيه .

وإنما وضع هذه المسألة المتأخرون من الطوائف بسبب . الكلام في آيات الصفات وآيات القدر وغير ذلك ، فلقبوها « هل يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يعلم معناه ؟ » وأما « تعبدنا بتلاوة حروقة بلا فهم » فجوز ذلك طوائف متمسكين بظاهر من هذه الآية وبأن الله يمتحن عباده بما شاء ، ومنعها طوائف ليتوصلوا بذلك إلى تأويلاتهم الفاسدة التي هي تحريف الكلام عن مواضعه . والغالب على كلا الطائفتين الخطأ ، أولئك يقصرون في فهم القرآن بمنزلة من قيل فيه ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أُمَانِي ﴾ . وهؤلاء معتدون بمنزلة الذين يحرفون الكلام عن مواضعه .

ومن المتأخرين من وضع المسألة بقلب شنيع قال :

« لا يجوز أن يتكلم الله بكلام ولا يعنى به شيئاً خلافاً لما هو عليه »  
وهذا لم يقله مسلم أن الله يتكلم بما لا معنى له .

وإنما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم معناه ؟ وليس معنى الله  
عند المتكلم ونفى الفهم عند المخاطب بكون عظيم

ثم احتج بما لا يجرى على أصله فقال : هذا بحث ، والبحث  
على الله محال . وعنده أن الله لا يتبجح منه شيء . أصلاً . لا يجوز  
أن يفعل كل شيء ، وليس له أن يقول : العبث منه شيء .  
فهو منتف عنه ، لأن النزاع في الحروف وهي عند الله متناهية .  
جثة الأفعال ويجوز أن يشتمل الفعل عنده على كل صفة . فلا  
نقل صحيح ولا عقل صريح .

ومثار الفتنة بين الطائفتين ومخار عقولهم : أن موسى  
التأويل أخطأوا في زعمهم أن العلماء يعلمون التأويل ، دى  
دعواهم أن التأويل هو تأويلهم الذى هو تحريف التأويل  
مواضعه . فإن الأولين لعالمهم بالقرآن والسنة ومخار عقولهم

وعلمهم بكلام السلف وكلام العرب علموا يقيناً أن التأويل  
الذى يدعيه هؤلاء ليس هو معنى القرآن فإنهم حرفوا الكلم  
عن مواضعه وصاروا مراتب ما بين قرامطة وباطنية يتأولون  
الأخبار والأوامر ، وما بين صابئة فلاسفة يتأولون عامة الأخبار  
عن الله وعن اليوم الآخر ، حتى عن أكثر أحوال الأنبياء ،  
وما بين جهمية ومعتزلة يتأولون بعض ما جاء في اليوم الآخر  
وفي آيات القدر ويتأولون آيات الصفات ، وقد واقعهم بعض  
متأخري الأشعرية على ما جاء في بعض الصلوات ، وبعضهم في  
بعض ما جاء في اليوم الآخر وآخرون من أصفاف الأمة ، وإن  
كان تغلب عليهم السنة فقد يتأولون أيضاً مواضع يكون تأويلهم  
من تحريف الكلم عن مواضعه .

والذين ادعوا العلم بالتأويل مثل طائفة من السلف وأهل  
السنة وأكثر أهل الكلام والبدع ، رأوا أيضاً أن النصوص  
دلت على معرفة معاني القرآن ، ورأوا عجزاً وعمياً وقبيحاً أن

يخاطب الله عباده بكلام يقرأونه ويتلونه وهم لا يفهمونه ، وهم مصيبون فيما استدلوا به من سمع وعقل ، لكن أخطأوا في معنى التأويل الذي نفاه الله ، وفي التأويل الذي أثبتوه وتساق بذلك مبتدعهم إلى تحريف الكلم عن مواضعه ، وصار الأولون أقرب إلى السكوت والسلامة بنوع من الجهل ، وصار الآخرون أكثر كلاما وجدالا ولكن بفرية على الله ، وقول عليه ما لا يعلمونه ، وإلحاد في أسمائه وآياته . فهذا هذا .

ومنشأ الشبهة الاشتراك في لفظ التأويل .

فإن « التأويل » في عرف المتأخرين من المتفقهة والتكلمة الحديثة والمتصوفة ونحوهم هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى معنى المرجوح لدليل يقترب به ، وهذا التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل الخلاف . فإذا قال أحد منهم هذا الحديث أو هذا النص مؤول أو هو محمول على كذا ، قال الآخر هذا نوع تأويل والتأويل يحتاج إلى دليل . والمناول عليه



وظيفتان : بيان احتمال اللفظ للمعنى الذى ادعاه ، وبيان الدليل  
الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر ، وهذا هو التأويل الذى  
يتنازعون فيه فى مسائل الصفات إذا صنف بعضهم فى إبطال  
التأويل أو ذم التأويل ، أو قال بعضهم آيات الصفات لا تؤويل ،  
وقال الآخر : بل يجب تأويلها ، وقال الثالث : بل التأويل جائز  
يفعل عند المصلحة ويترك عند المصلحة أو يصلح للعلماء دون  
غيرهم ، إلى غير ذلك من المقالات والتنازع .

وأما « التأويل » فى لفظ السلف فله معنيان « أحدهما »  
تفسير الكلام وبيان معناه ، سواء وافق ظاهره أو خالفه فيكون  
التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربا أو مترادفا ، وهذا والله أعلم  
هو الذى عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله ومحمد بن جرير  
الطبرى يقول فى تفسيره : القول فى تأويل قوله كذا وكذا ،  
واختلف أهل التأويل فى هذه الآية ونحو ذلك ، وصراهة التفسير .

و « المعنى الثانى » فى لفظ السلف ، وهو الثالث من معنى  
التأويل مطلقا ، هو نفس المراد بالكلام ، فإن الكلام إن

كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب ، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به . وبين هذا المعنى والذي قبله بون . فإن الذى قبله يكون التأويل فيه من باب العلم ، والكلام كال تفسير والشرح والإيضاح ، ويكون وجود التأويل فى القلب واللسان له الوجود الذهنى واللفظى والرسى . وأما هذا فالتأويل فيه نفس الأمور الموجودة فى الخارج ، سواء كانت ماضية أو مستقبلية . فإذا قيل : طلعت الشمس ، فتأويل هذا نفس طلوعها . ويكون « التأويل » من باب الوجود العينى الخارجى فتأويل الكلام هو الحقائق الثابتة فى الخارج ، بما هو عليه من صفاتها وشئونها وأحوالها ، وتلك الحقائق لا تعرف على ما هى عليه بمجرد الكلام والإخبار وإلا أن يكون المستمع قد تصورهما أو تصور نظيرهما بغير كلام وإخبار ، لكن يعرف من صفاتها وأحوالها قدر ما أفهمه المخاطب إما بضرب المثل ، وإما بالتقريب ، وإما بالقدر المشترك بينهما وبين غيرها ، وإما بغير ذلك وهذا الوضع والعرف الثالث هو لغة القرآن التى نزل بها .

وقد قدمنا التبيين في ذلك

ومن ذلك قول يعقوب عليه السلام ليوسف ﴿وكذلك  
يحتيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث ويتم نعمته عليك﴾  
وقوله ﴿ودخل معه السجن فتيان ، قال أحدهما : إني أراني  
أعصر خرا ، وقال الآخر إني أراني أحل فوق رأسي خبزاً  
تأكل الطير منه نبشاً بتأويله إنا نراك من المحسنين . قال لا يأتيكما  
طعام ترزقانه إلا نباتكما بتأويله قبل أن يأتيكما ﴾ وقول الملائكة  
﴿أضفائهم أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين . وقال الذي  
نجا منها واذكر بعد أمة : أنا أنبئكم بتأويله فآرسلوه ﴾ وقول  
يوسف لما دخل عليه أهله مصر وآوى إليه أبويه ﴿وقال ادخلوا  
مصر إن شاء الله آمنين . ورفع أبويه على العرش وخروا له  
سجداً وقال يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلنا ربي حقاً ﴾  
فتأويل الأحاديث التي هي رؤيا المنام هي نفس مدلولها التي  
تؤول إليه كما قال يوسف ﴿هذا تأويل رؤياي من قبل﴾ والعالم  
بتأويلها الذي يخبر به . كما قال يوسف : ﴿لا يأتيكما طعام

تُرْزَقَانَهُ ﴿ أَى فِى الْمَنَامِ ﴾ ﴿ إِلَّا نَبَاتِكَا بِنَاوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكَا ﴾ أَى  
قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكَا التَّأْوِيلَ .

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِى شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ  
إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾  
قَالُوا : أَحْسَنُ عَاقِبَةً وَمَصِيرًا . فَالتَّأْوِيلُ هُنَا تَأْوِيلُ فَطْلِمِ الَّذِى  
هُوَ الرَّدُّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ . وَالتَّأْوِيلُ فِى سُورَةِ يُوسُفَ تَأْوِيلُ  
أَحَادِيثِ الرُّؤْيَا . وَالتَّأْوِيلُ فِى الْأَعْرَافِ وَيُونُسَ تَأْوِيلُ الْقُرْآنِ ،  
وَكَذَلِكَ فِى سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

وَقَالَ تَعَالَى فِى قِصَّةِ مُوسَى وَالْعَالَمِ ﴿ قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي  
وَبَيْنِكَ مَا نُبْتُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ وَمَا  
فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ فَالتَّأْوِيلُ هُنَا  
تَأْوِيلُ الْأَفْصَالِ الَّتِى فَعَلَهَا الْعَالَمُ مِنْ خَرَقِ السَّفِينَةِ بَنِي إِدْرِيسَ صَاحِبِهَا  
وَمِنْ قَتْلِ الْغُلَامِ ، وَمِنْ إِقَامَةِ الْجِدَارِ ، فَهُوَ تَأْوِيلُ عَمَلِ لَا تَأْوِيلُ  
قَوْلِ . وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ مَصْدَرُ أَوَّلِهِ يُؤْوِلُهُ تَأْوِيلًا ،  
مِثْلَ حَوْلَ مَحْوِيلًا ، وَعَوْلَ تَعْوِيلًا . وَأَوَّلُ يُؤْوِلُ تَعْدِيَّةُ آلِ يُؤْوِلُ

أولاً مثل حال يحول حولاً . وقولهم : آل يؤول ، أى عاد إلى  
 كذا ورجع إليه ومنه « المسأل » وهو ما يؤول إليه الشيء .  
 ويشاركه في الاشتقاق الأكبر « الموثل » فإنه وآل وهذا من  
 أول . والموثل المرجع قال تعالى ﴿ لن يجدوا من دونه موثلاً ﴾  
 وما يوافق في اشتقاقه الأصغر « الآل » فإن آل الشخص  
 من يؤول إليه ؟ ولهذا لا يستعمل إلا في عظيم ، بحيث يكون  
 المضاف إليه يصلح أن يؤول إليه الآل ، كآل إبراهيم وآل  
 لوط وآل فرعون ، بخلاف الأهل والأول أفضل لأنهم قالوا في  
 تأنيته أولى ، كما قالوا بجاهدى الأولى ، وفي القصص ﴿ وله الحمد  
 فى الأولى والآخرة ﴾ . ومن الناس من يقول فوعل ، ويقول  
 أولة ، إلا أن هذا يحتاج إلى شاهد من كلام العرب ، بل عدم  
 صرفه يدل على أنه أفضل لافوعل ، فإن فوعل مثل كوثر وجوهر  
 مصروف ،سمى المتقدم أول والله أعلم لأن ما بعده يؤول إليه  
 ويبنى عليه ، فهو أس لما بعده وقاعدة له ، والصيغة صيغة تفضيل  
 مثل أكبر وكبرى وأصغر وصغرى ، لأن باب أحر وأحرأ .

ولهذا يقولون جئته أول من أسس وقال ﴿من أول يوم﴾ ،  
 ﴿وأنا أول المسلمين﴾ ، ﴿ولا تكونوا أول كافر به﴾ ومثل  
 هذا أول هؤلاء فهذا الذى فضل عليهم فى الأول ، لأن  
 كل واحد يرجع إلى ما قبله فيعتمد عليه ، وهذا السابق كلهم  
 يؤول إليه ، فإن من تقدم فى فعل فاستبق به من بعده كان  
 السابق الذى يؤول الكل إليه فالأول له وصف الشؤدد  
 والاتباع .

ولفظ « الأول » مشعر بالرجوع والعود ، والأول مشعر  
 بالابتداء والمبتدأ خلاف العائد لأنه إنما كان أولا لما بعده فانه  
 يقال أول المسلمين وأول يوم فما فيه من معنى الرجوع والعود هو  
 للمضاف إليه لا للمضاف .

وإذا قلنا : آل فلان ، فالعود إلى المضاف لأن ذلك صيغة  
 تفضيل فى كونه مآلا ومرجعا لغيره ، لأن كونه مفضلا دل على  
 أنه مآل ومرجع لا آيل راجع ، إذ لا فضل فى كون الشيء  
 راجعا إلى غيره آيلا إليه ، وإنما الفضل فى كونه هو الذى يرجع

إليه ويؤال . فلما كانت الصيغة صيغة تفضيل أشعرت بأنه مفضل  
في كونه ما لا ومرجعا والتفضيل المطلق في ذلك يمتضى أن  
يكون هو السابق المبتدىء والله أعلم .

فتأويل الكلام ما أوله إليه المتكلم ، أو ما يؤول إليه  
الكلام ، أو ما تأوله المتكلم فإن التفضيل يجرى على غير فعل ،  
كقوله ﴿ وتبئّل إليه تبئلا ﴾ فيجوز أن يقال تأول الكلام إلى  
هذا المعنى تأويلا ، والمصدر واقع موقع الصفة ، إذ قد يحصل  
المصدر صفة بمعنى الفاصل ، كعدل وصوم وفطر ، وبمعنى المفعول  
كدرهم ضرب الأمير ، وهذا خلق الله .

فالتأويل : هو ما أول إليه الكلام أو يؤول إليه ، أو  
تأول هو إليه . والكلام إنما يرجع ويعود ويستقر ويؤول  
ويؤوّل إلى حقيقته التي هي عين المقصود به كما قال بعض السلف  
في قوله ﴿ لكل نبيا مستقر ﴾ قال : حقيقة ، فإنه إن كان خبراً فإلى  
الحقيقة الخبر بها يؤول ويرجع ، وإلا لم تكن له حقيقة ولا مال  
ولا مرجع ، بل كان كذبا . وإن كان طلبا فإلى الحقيقة المطلوبة

ويؤول ويرجع ، وإن لم يكن مقصوده موجودا ولا حاصلًا .  
ومتى كان الخبر وعداً أو وعيداً فإلى الحقيقة المطلوبة المنتظرة  
يؤول ، كما روى عن النبي ﷺ أنه تلا هذه الآية ﴿ قل هو  
القدر على أن يرث عليكم عذاباً من فوقكم أو من تحت  
أرجلكم أو يلبسكم شيعاً ﴾ قال إنها كائنة ولم يأت تأويلها بعد .

(فصل) وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في  
المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله . أو اعتقاد أن ذلك هو  
المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله ، كما يقول كل واحد من  
القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم . فإنهم وإن أصابوا في  
كثير مما يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم ، فالكلام على  
هذا من وجهين :

الأول : من قال إن هذا من التشابه وأنه لا يفهم معناه ،  
فيقول أما الدليل على [ بطلان ] ذلك فإني ما أعلم عن أحد  
من سلف الأمة ولا من الأئمة ، لا أحد بن حنبل ولا غيره



أنه جعل ذلك من التشابه الداخل في هذه الآية ونفى أن يعلم أحد معناه ، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم ، ولا قالوا إن الله ينزل كلاما لا يفهم أحد معناه وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة . قالوا في أحاديث الصفات تمر كما جاءت . ونهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها التي مضمونها تعطيل النصوص على ما دلت عليه . ونصوص أحد والأئمة قبله بينه في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية منها ، ويقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها ويفهمون منها بعض ما دلت عليه ، كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك . وأحمد قد قال : في غير أحاديث الصفات تمر كما جاءت في أحاديث الوعد مثل قوله « من غشنا فليس منا » وأحاديث الفضائل ، ومقصوده بذلك أن الحديث لا يحرف كلمة عن مواضعه كما يفعله من يحرفه ويسمى تحريفه تأويلا بالعرف المتأخر .

فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل وكذلك

بص أحمد في كتاب الرد على الزنادقة والجهمية أنهم تمسكوا  
بمُتشابه القرآن وتكلم أحمد على ذلك المُتشابه وبين معناه وتفسيره  
بما يخالف تأويل الجهمية ، وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله .  
فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المُتشابه ، وأنه  
لا يُسكت عن بيانه وتفسيره بل يُبين ويفسر باتفاق الأئمة من  
غير تحريف له عن مواضعه ، أو إلحاد في أسماء الله وآياته .

ومما يوضح لك ما وقع هنا من الاضطراب أن أهل السنة  
، متفقون على إبطال تأويلات الجهمية ونحوهم من المنحرفين  
المُتأخدين . والتأويل المردود هو مصرف الكلام عن ظاهره إلى  
مُخالف ظاهره . فلو قيل إن هذا هو التأويل المذكور في الآية  
وأنه لا يعلمه إلا الله ، لكان في هذا تسليم للجهمية أن للآية تأويلا  
يخالف دلالتها لكن ذلك لا يعلمه إلا الله ، وليس هذا مذهب  
السلف والأئمة وإنما مذهبهم في هذه التأويلات ووردها لا التوقف  
عنها ، وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها ، وتمر كما جاءت ،  
دالة على العالى ، لا تحرف ولا ما حد فيها .

والدليل على أن هذا ليس بمتشابه ، لا يعلم معناه أن تقول :  
 لا رب أن الله سمي نفسه في القرآن بأسماء مثل الرحمن والودود  
 والعزیز والجبار والعليم والقدير والرهوف ونحو ذلك ، ووصف  
 نفسه بصفات مثل سورة التخلّص وآية الكرسي وأول الحديد  
 وآخر الحشر وقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ و ﴿عَلَى كُلِّ  
 شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وأنه ﴿إِلَهٌ مَّجِيدٌ﴾ و ﴿الْمُقْسِطِينَ﴾ و ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾  
 وأنه يرضى على الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا  
 مِنْهُمْ﴾ - ذلك بأمرهم - ﴿فَتَبَوَّأُوا مَا آسَفَ اللَّهُ﴾ - ولكن كره الله  
 اتباعهم - الرحمن على العرش استوى - ثم استوى على العرش .  
 يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء  
 وما يعرج فيها ، وهو الحكيم الخبير . وهو الذي في السماء إليه  
 وفي الأرض إليه وهو الحكيم الخبير . إليه يصعد الكلم الطيب ،  
 والعمل الصالح يرفعه . ﴿يَسْمَعُ أَسْمَاعًا وَآرَى﴾ - وهو الله في  
 السموات وفي الأرض . ﴿مَنْعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِإِيدِي﴾ -  
 بل يده مبسوطتان ، ﴿يَهْدِي كَيْفَ يَشَاءُ﴾ - ويبقى وجه ربك ذو

الجلال والإكرام - يريدون وجهه - ولتصنع على عيني ﴿ إلى أمثال ذلك .

فيقال لمن ادعى في هذا أنه متشابه لا يعلم معناه : أقول هذا في جميع ما سمي الله ووصف به نفسه أم في البعض ؟ فإن قلت : هذا في الجميع ، كان هذا عناداً ظاهراً وجحداً لما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام بل كفر صريح فإننا نفهم من قوله ﴿ إن الله بكل شيء عليم ﴾ معنى ، ونفهم من قوله ﴿ إن الله على كل شيء قدير ﴾ معنى ليس هو الأول . ونفهم من قوله ﴿ ورحمتي وسعت كل شيء ﴾ ومعنى ، نفهم من قوله ﴿ إن الله عزيز ذو انتقام ﴾ معنى وصبيان المسلمين بل وكل عاقل يفهم هذا . وقد رأيت بعض من ابتدء وجحد من أهل المغرب مع انتسابه إلى الحديث لكن أثرت فيه الفاسفة الفاسدة من يقول إنا نسمى الله الرحمن العليم القدير علماً محضاً من غير أن نفهم منه معنى يدل على شيء قط ، وكذلك في قوله ﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه ﴾ يطلق هذا اللفظ من غير أن نقول له علم .

وهذا الغلو في الظاهر من جنس غلو القرامطة في الباطن ،  
لسكن هذا أيسر وذلك أكفر

ثم يقال لهذا المعاند : فهل هذه الأسماء دالة على الإله المعبود  
وعلى حق موجود أم لا؟ فإن قال لا ، كان معطلا محضاً ، وما أعلم  
مسلماً يقول هذا ، وإن قال : نعم ، قيل له فهمت منها دلالتها على  
نفس الرب ولم تفهم دلالتها على ما فيها من المعاني من الرحمة  
والعلم وكلاهما في الدلالة سواء ؟ فلا بد أن يقول : نعم ، لأن ثبوت  
الصفات محال في العقل ، لأنه يلزم منه التركيب أو الحدوث  
بخلاف الذات . فيخاطب حينئذ بما يخاطب به الفريق الثاني ، كما  
سندكره ، وهو من أقر بفهم بعض معنى هذه الأسماء والصفات  
دون بعض ، فيقال له : ما الفرق بين ما أثبتته وبين ما نفيتة أو  
سكت عن إثباته ونفيه ، فإن الفرق إما أن يكون من جهة  
السمع ، لأن أحد النصين دال دلالة قطعية أو ظاهرة بخلاف  
الآخر ، أو من جهة العقل بأن أحد المعنيين يجوز أو يجب إثباته  
دون الآخر ، وكلا الوجهين باطل في أكثر المواضع ؟ .

أما « الأول » فدلالة القرآن على أنه رحمن رحيم ودود سميع بصير على عظيم كدلالته على أنه عليم قدير . ليس بينها فرق من جهة النص . وكذلك ذكره لرحمته ومحبته وعلاوه مثل ذكره لمشيئته وإرادته .

وأما « الثانى » فيقال لمن أثبت شيئا ونفى آخر : لم نفيت مثلا حقيقة رحمته ومحبته وأعدت ذلك الى إرادته ؟ فإن قال : لأن المعنى المفهوم من الرحمة فى حقا هو رقة تمتنع على الله ، قيل له : والمعنى المفهوم من الإرادة فى حقا هو ميل يمتنع على الله . فان قال : إرادته ليست من جنس إرادة خلقه ، قيل له : ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه وكذلك محبته . وإن قال ، وهو حقيقة قوله : لم أثبت الإدارة وغيره بالسمع وإنما أثبت العلم والقدرة والإرادة بالعقل وكذلك السمع والبصر والكلام على إحدى الطريقتين ، لأن الفعل دل على القدرة ، والإحكام دل على العلم ، والتخصيص دل على الإرادة . قيل له الجواب من ثلاثة أوجه :

« أحدها » : أن الإنعام والإحسان وكشف الضر دل أيضاً على الرحمة كدلالة التخصيص على الإرادة . والتقريب والإدانة . وأنواع التخصيص التي لا تكون إلا من المحب تدل على المحبة أو مطلق التخصيص يدل على الإرادة . وأما التخصيص بالإنعام فتخصيص خاص والتخصيص بالتقريب والاصطفاء . تقريب خاص . وما سلكه في مسلك الإرادة ، يسلك في مثل هذا

« الثاني » : يقال له هب أن العقل لا يدل على هذا فإنه لا ينفيه إلا بمثل ما ينفي به الإرادة والسمع ، دليل مستقل بنفسه بل الطمأنينة إليه في هذه المضائق أعظم ودلالته أتم فلا شيء ثبت مدلوله أو توقفت وأعدت هذه الصفات كلها إلى الإرادة مع أن النصوص تفرق فلا يذكر حجة إلا عورض بمثلها في إثبات الإرادة زيادة على الفعل .

« الثالث » : يقال له : إذا قال لك الجهمي الإرادة لا معنى لها إلا عدم الإكراد أو نفس الفعل والأمر به ، وزعم أن إثبات إرادة تقتضي محذوراً إن قال بقدمها ومحذوراً إن قال بحدوثها .

وهنا اضطربت المعتزلة فأنهم لا يقولون بإرادة قديمة لامتناع  
صفة قديمة عندهم ، ولا يقولون بتجدد صفة له لامتناع حلول  
الحوادث عند أكثرهم مع تناقضهم .

فصاروا حزبين : البغداديون وهم أشد غلواً في البدعة في  
الصفات وفي القدر نفوا حقيقة الإرادة . وقال الجاحظ لا معنى  
لها إلا لعدم الإكراه . وقال الكعبي لا معنى لها إلا نفس الفعل  
إذا تعلقت بفعله ونفس الأمر إذا تعاقبت بطاعة عباده .

والبصريون كأبي علي وأبي هاشم قالوا : تحدث إرادة لا  
في محل فلا إرادة ، فالتزموا حدوث حادث غير مراد وقيام  
صفة بغير محل ، وكلاهما عند العقلاء معلوم الفساد بالبديهة .

كان جوابه أن ما ادعى إحالته من ثبوت الصفات ليس  
بمحل ، والنص قد دل عليها والعقل أيضاً ، فإذا أخذ الخصم  
ينازع في دلالة النص أو العقل جعله مسفوطاً أو مقرمطاً ، وهذا  
بعينه موجود في الرحمة والمحبة ، فإن خصومه ينازعونه في دلالة  
السمع والعقل عليها على الوجه القطعي .



سم يقال لخصومه : بم أثبتتم أنه عالم قدير ؟ فما أثبتوه به مع  
سمع وعقل فبعينه تثبت الإرادة ، وما عارضوا به من الشبه  
عورضوا بمثله في العالم والقدير وإذا انتهى الأمر إلى ثبوت  
المعاني وأنها تستلزم الحدوث أو التركيب والافتقار ، كان الجواب  
ماقررناه في غير هذا الموضع فإن ذلك لا يستلزم حدوثاً ولا تركيباً  
مقتضياً حاجة إلى غيره .

ويعارضون أيضاً بما ينفي به أهل التعطيل الذات من الشبه  
الفاصلة ويلزمون بوجود الرب الخالق المعلوم بالفطرة الخلقية  
والضرورة العقلية والقواطع العقلية واتفاق الأمم وغير ذلك من  
الدلائل ، ثم يطالبون بوجود من جنس ما نهده أو بوجود  
يعلمون كيفيته ، فلا بد أن يفروا إلى إثبات ما لا تشبه حقيقة  
الحقائق ، فالقول في سائر ما سمي ووصف به نفسه ، كالقول في  
نفسه سبحانه وتعالى .

و « نكتة هذا الكلام » أن غالب من نفى وأثبت شيئاً  
مما دل عليه الكتاب والسنة لا بد أن يثبت الشيء لقيام المقتضى

وانتفاء المانع ، وينفى الشئ لوجود المانع أو لعدم مقتضى ، أو يتوقف إذا لم يكن له عنده مقتضى ولا مانع ، فيبين له أن المقتضى فيما نفيه قائم كما أنه فيما أثبته قائم ، إما من كل وجه أو من وجه يجب به الإثبات . فان كان المقتضى هناك حقاً فكذلك هنا ، وإلا فدرء ذاك المقتضى من جنس درء هذا .

وأما المانع فيبين أن المانع الذى تخيله فيما نفيه من جنس المانع الذى تخيله فيما أثبته ، فإذا كان ذلك المانع المستحيل موجوداً على التقديرين لم ينج من محذوره بإثبات أحدهما ونفى الآخر ، فإنه إن كان حقاً نفيها ، وإن كان باطلاً لم ينفِ واحداً منها ، فعليه أن يسوى بين الأمرين فى الإثبات والنفى ، ولا سبيل إلى النفى ، فتعين الإثبات .

فهذه نكتة الإلزام لمن أثبت شيئاً ، وما من أحد إلا ولا بد أن يثبت شيئاً أو يجب عليه إثباته . فهذا يعطيك من حيث الجملة أن اللوازم التى يدعى أنها موجبة النفى خيالات غريبة صحيحة وإن لم يعرف فسادها على التفصيل ، وأما من حيث

التفصيل ، فيبين فساد المانع وقيام المقتضى كما قرر هذا غير مرة ،  
فان قال من أثبت هذه الصفات التى هى فىنا أعراض ،  
كالحياة والعلم والقدرة ، ولم يثبت مذهبنا أبعاض ، كاليد  
والقدم ، هذه أجزاء وأبعاض تستلزم التركيب والتجسيم .

قيل له وتلك أعراض تستلزم التجسيم والتركيب العتلى كما  
استلزمت هذه عندك التركيب الحسى ، فإن أثبت تلك على وجه  
لا تكون أعراضاً أو تسميتها أعراضاً لا يمنع ثبوتها ، قيل له  
وأثبت (١) هذه على وجه لا تكون تركيباً وأبعاضاً أو تسميتها  
تركيباً وأبعاضاً لا يمنع ثبوتها .

فان قيل : هذه لا يعقل منها إلا الأجزاء ، قيل له : وتلك  
لا يعقل منها إلا الأعراض ، فان قال : العرض ما لا يبقى وصفات  
الرب الباقية .

قيل : والبعض ما جاز انفصاله عن الجملة ، وذلك فى حق  
الله محال ، ففارقة الصفات القديمة مستحيلة فى حق الله تعالى مطلقاً  
والخلق يجوز أن تفارقه أعراضه وأبعاضه .

---

( ١ ) قد تكون « وإثبات »

فإن قال : ذلك تجسيم والتجسيم منتف ، قيل : وهذا تجسيم والتجسيم منتف .

فإن قال : أنا أعقل صفة ليست عرضاً بغير متحيز وإن لم يكن له في الشاهد نظير ، قيل له : فأعقل صفة هي لنا بعض لغير متحيز وإن لم يكن له في الشاهد نظير ، فإن نفى عقل هذا نفى عقل ذاك وإن كان بينهما نوع فرق ، لكنه فرق غير مؤثر في موضع النزاع ، ولهذا كانت المعطلة الجهمية تنفي الجميع ، لكن ذاك أيضاً مستلزم لنفي الذات ومن أثبت هذه الصفات الخبرية من نظير هؤلاء صرح بأنها صفة قائمة به كالعلم والقدرة ، وهذا أيضاً ليس دو معقول النص ولا مدلول العقل وإنما الضرورة ألجأتهم إلى هذه المضايق .

وأصل ذلك : أنهم أتوا بألفاظ ليست في الكتاب ولا في السنة ، وهي ألفاظ مجملة مثل متحيز ومحدود وجسم ومركب ونحو ذلك ، ونفوا مدلولها وجعلوا ذلك مقدمة بينهم مسلمة ومدلولها عليها بنوع قياس ، وذلك القياس أوقعهم فيه مسلكه

في إثبات حدوث العالم بحدوث الأعراض ، أو إثبات إمكان  
 الجسم بالتركيب من الأجزاء فوجب طرد الدليل ، لحدوث  
 والإمكان لكل ما شمله هذا الدليل ، إذ الدليل القطعي لا يقبل  
 الترك لمعارض راجح . فرأوا ذلك يعكس عليهم من جهة النصوص  
 ومن جهة النقل من ناحية أخرى ، فصاروا أحزابا تارة يغلبون  
 القياس الأول ويدفعون ما عارضه وهم المعتزلة ، وتارة يغلبون  
 القياس الثاني ويدفعون الأول كهشام بن الحكم الرافضي ، فانه  
 قد قيل أول ما تكلم في الجسم نفيا وإثباتا من زمن هشام بن الحكم  
 وأبي الهذيل العلاف ، فإن أبا الهذيل ونحوه من قدماء المعتزلة  
 نفوا الجسم لما سلكوا من القياس ، وعارضهم هشام وأثبت  
 الجسم لما سلكوه من القياس ، واعتقد الأولون إحالة ثبوته  
 واعتقد هذا إحالة نفيه ، وتارة يجمعون بين النصوص والقياس  
 بجمع يظهر فيه الإحالة والتناقض

فما أعلم أحداً من الخارجين عن الكتاب والسنة في جميع  
 فروع الكلام والفلسفة إلا ولا بد أن يتناقض فيحيل ما أوجب

ظيره ويوجب ما أحال نظيره ، إذ كلامهم من عند غير الله ،  
وقد قال الله تعالى ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه  
اختلافا كثيرا ﴾ .

والصواب ما عاينه أئمة الهدى ، وهو أن يوصف الله بما  
وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، لا يتجاوز القرآن والحديث  
ويتبع في ذلك سبيل الساف الماضين أهل العلم والإيمان والمعاني  
المفهومة من الكتاب والسنة ، لا ترد بالشبهات فتكون من باب  
تحرif الكلم عن مواضعه ، ولا يعرض عنها فيسكون من  
باب الذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخرجوا عاينها صام وعيانا ،  
ولا يترك تدبر القرآن فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب  
إلا أماني . فهذا أحد الوجهين وهو مفع أن تسكون هذه من  
المتشابه .

الوجه الثاني : أنه إذا قيل : هذه من المتشابه ، أو كان  
فيها ما هو من المتشابه ، كما نقل عن بعض الأئمة أنه سمى بعض  
ما استدلل به الجهمية متشابهها ، فيقال : الذي في القرآن أنه لا يعلم

تأويله إلا الله إما المتشابه وإما الكتاب كله كما تقدم ، ونفى علم تأويله ليس نفي علم معناه كما قدمناه في القيامة وأمور القيامة ، وهذا الوجه قوى إن ثبت حديث ابن إسحاق في وفد نجران أنهم احتجوا على النبي ﷺ بقوله ﴿ إنا ﴾ و ﴿ نحن ﴾ ونحو ذلك ، ويؤيد أيضاً أنه قد ثبت أن في القرآن متشابهاً وهو ما يحتمل معنيين ، وفي مسائل الصفات ما هو من هذا الباب كما أن ذلك في مسائل المعاد أولى ، فإن نفي التشابه بين الله وبين خاقه أعظم من نفي التشابه بين موعود الجنة وموجود الدنيا .

وإنما نكتة الجواب هو ما قدمناه أولاً أن نفي علم التأويل ليس نفياً لعلم المعنى ونزيده تقريراً أن الله سبحانه يقول ﴿ ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يتذكرون ، قرآناً عربياً غير ذي عوج ﴾ وقال تعالى ﴿ الر . تلك آيات الكتاب المبين . إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون ﴾ فأخبر أنه أنزله ليعقلوه وأنه طلب تذكرهم . وقال أيضاً ﴿ وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون ﴾ فخص على تدبره وفقهه وعقله والتذكر

به والتفكر فيه ولم يستثن من ذلك شيئاً ، بل نصوص متعددة تصرح بالعموم فيه مثل قوله ﴿ أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ﴾ وقوله ﴿ أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ ومعلوم أن نفى الاختلاف عنه لا يسكون إلا بتدبره كله ، وإلا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفة ما لم يتدبر لما تدبر .

وقال على رضى الله عنه لما قيل له : هل ترك عندكم رسول الله ﷺ شيئاً ؟ فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهم يؤتیه الله عبداً فى كتابه وما فى هذه الصحیفة : فأخبر أن الفهم فيه مختلف فى الأمة ، والفهم أخص من العلم والحكم ، قال الله تعالى ﴿ فهممناها ساجدًا وكلاً آتينا حكماً وعلماً ﴾ وقال النبى ﷺ « رَبِّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ » وقال « بلغوا عني ولو آية » .

وأيضاً فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة ، قد تكلموا فى جميع نصوص القرآن ، آيات الصفات وغيرها ، وفسروها بما يوافق دلالتها ، ورووا عن النبى ﷺ أحاديث



كثيرة توافق القرآن ، وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم  
 مثل عبد الله بن مسعود الذي كان يقول : لو أعلمُ أعلمُ بكتاب  
 الله متى تبلغه آباط الإبل لأتيته . وعبد الله بن عباس الذي دعا  
 له النبي ﷺ وهو حبر الأمة وترجمان القرآن كانا هما : أصحابهما  
 من أعظم الصحابة والتابعين إثباتاً للصفات ورواية لها عن النبي  
 ﷺ . ومن له خبرة بالحديث والتفسير يعرف هذا . وما في  
 التابعين أجل من أصحاب هذين السيدين ، بل وثالثهما في عاية  
 التابعين من جنسهم أو قريب منهم جلالة ، أصحاب زيد بن  
 ثابت ، لكن أصحابه مع جلالتهم ليسوا مختصين به بل أخذوا  
 عن غيره مثل عمر وابن عمر وابن عباس . ولو كان معاني هذه  
 الآيات منفيًا أو مسكوتًا عنه لم يكن ربانيو الصحابة - أهل العلم  
 بالكتاب والسنة - أكثر كلامًا فيه .

ثم إن الصحابة نقلوا عن النبي ﷺ أنهم كانوا يتعلمون  
 منه التفسير مع الغلاوة ، ولم يذكر أحد منهم عنه قط أنه امتنع  
 من تفسير آية .

قال أبو عبد الرحمن السلمي : حدثنا الذين كانوا يقرؤونه  
 عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا  
 من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من  
 العلم والعمل ، قالوا ففعلنا القرآن والعلم والعمل ، وكذلك الأئمة  
 كانوا إذا سئلوا شيئاً من ذلك لم ينفوا معناه بل يشتون المعنى  
 وينفون الكيفية كقول مالك بن أنس لما سئل عن قوله  
 تعالى ﴿ الرحمنُ على العرش استوى ﴾ كيف استوى فقال :  
 الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال  
 عنه بدعة . وكذلك ربيعة قبله . وقد تالقى الناس هذا الكلام  
 بالقبول ، فليس في أهل السنة من ينكره . وقد بين أن الاستواء  
 معلوم كما أن سائر ما أخبر به معلوم ، ولكن الكيفية لا تعلم  
 ولا يجوز السؤال عنها ، لا يقال كيف استوى . ولم يقل مالك  
 الكيف معدوم ، وإنما قال الكيف مجهول . وهذا فيه نزاع بين  
 أصحابنا وغيرهم من أهل السنة غير أن أكثرهم يقولون لا تخطر  
 كنيته ببال ولا تجرى ماهيته في مقال ، ومنهم من يقول ليس  
 له كنية ولا ماهية .

فإن قيل : معنى قوله الاستواء معلوم ، أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم كما قال بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه .

قيل : هذا ضعيف فإن هذا من باب تحصيل الحاصل فإن السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن وقد تلا الآية . وأيضا فلم يقل ذكر الاستواء في القرآن ولا إخبار الله بالاستواء ، وإنما قال الاستواء معلوم . فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم ، لم يخبر عن الجملة . وأيضا فإنه قال : والكيف مجهول ، ولو أراد ذلك لقال معنى الاستواء مجهول ، أو تفسير الاستواء مجهول ، أو بيان الاستواء غير معلوم ، فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء لا العلم بنفس الاستواء . وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه . لو قال في قوله ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ ﴾ وأرى ﴿ كَيْفَ يَسْمَعُ ﴾ وكيف يرى ؟ قلنا : السمع والرؤيا معلوم والكيف مجهول ، ولو قال كيف كلم موسى تكليما ، قلنا : التكليم معلوم والكيف غير معلوم .

وأيضاً فإن من قال هذا من أصحابنا وغيرهم من أهل السنة ،  
يقرون بأن الله فوق العرش حقيقة وأن ذاته فوق ذات العرش ،  
لا ينكرون معنى الاستواء ولا يروون هذا من المتشابه الذى لا يعلم  
معناه بالكلية .

ثم السلف متفقون على تفسيره بما هو مذهب أهل السنة  
قال بعضهم ارتفع على العرش : علا على العرش ، وقال بعضهم :  
عبارات أخرى ، وهذه ثابتة على السلف قد ذكر البخارى فى  
صحيحه ، بعضها فى آخر كتاب « الرد على الجهمية » .

وأما التأويلات المحرفة ، مثل استوى وغير ذلك فهى من  
التأويلات المبتدعة لما ظهرت الجهمية وأيضاً قد ثبت أن اتباع  
المتشابه ليس فى خصوص الصفات بل فى صحيح البخارى أن  
النبي ﷺ قال لعائشة « يا عائشة إذا رأيت الذين يتبعون  
ما تشابه منه فأولئك الذين سى الله فاحذريهم » وهذا عام .  
وقصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب من أشهر القضايا ،  
فانه بلغه أنه يسأل عن متشابهه القرآن حتى رآه عمر فسأل

عمر عن الذاريات ذرواً ، فقال ما اسمك ؟ قال عبد الله صبيغ ،  
 فقال وأما عبد الله عمر ، وضربه الضرب الشديد وكان ابن عباس  
 إذا ألح عليه رجل في مسألة من هذا الجنس يقول ما أحوجك أن  
 يصنع بك كما صنع عمر بصبيغ وهذا لأنهم رأوا أن غرض  
 السائل ابتغاء الفتنة لا الاسترشاد والاستفهام ، كما قال النبي  
 عليه الصلاة والسلام « إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه »  
 وكما قال تعالى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ  
 مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ ﴾ فعاقبهم على هذا القصد الفاسد ، كالذي  
 يعارض بين آيات القرآن ، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك وقال  
 « لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض » ، فإن ذلك يوقع الشك  
 في قلوبهم ، ومع ابتغاء الفتنة ابتغاء تأويله الذي لا يعلمه إلا الله ،  
 فكان مقصودهم مذموماً ومطلوبهم متعذراً ، مثل أغلوطات  
 المسائل التي نهى رسول الله ﷺ عنها .

ومما يبين الفرق بين المعنى والتأويل أن صبيغاً سأل عمر  
 عن الذاريات وليست من الصفات وقد تكلم الصحابة في

تفسيرها مثل على بن أبي طالب مع ابن الكواء لما سأله عنها  
 كره سؤاله لما رآه من قصده ، لكن على كانت رعيته ماثوية  
 عليه لم يكن مطاعا فيهم طاعة عمر حتى يؤدبه ، والذاريات  
 والحاملات والجاريات والمقسمات فيها اشتباه ، لأن اللفظ  
 يحتمل الرياح والسحاب والنجوم والملائكة ويحتمل غير ذلك ،  
 إذ ليس في اللفظ ذكر الموصوف . والتأويل الذي لا يعلمه إلا الله  
 هو أعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها ومتى تهب ، وأعيان  
 السحاب وما تحمله من الأمطار ومتى ينزل المطر ، وكذلك في  
 الجاريات والمقسمات فهذا لا يعلمه إلا الله وكذلك في قوله ﴿إنا﴾  
 و ﴿نحن﴾ ونحوها من أسماء الله التي فيها معنى الجمع كما اتبعه  
 النصارى ، فإن معناه معلوم وهو الله سبحانه ، لكن اسم الجمع  
 يدل على تعدد المعانى بمنزلة الأسماء المتعددة مثل العليم والقدير  
 والسميع والبصير ، فإن المسمى واحد ومعانى الأسماء متعددة ،  
 فهكذا الاسم الذى لفظه الجمع .

وأما التأويل الذى اختص الله به حقيقة ذاته وصفاته كما قال

مانك : والكيف مجهول . فإذا قالوا : ما حقيقة علمه وقدرته  
وسمعه وبصره ، قيل : هذا هو التأويل الذى لا يعلمه إلا الله .

وما أحسن ما يعاد التأويل إلى القرآن كله . فإن قيل : فقد  
قال النبي ﷺ لابن عباس « اللهم ققه في الدين وعلمه التأويل »  
قيل : أما تأويل الأمر والنهى فذاك يعلمه ، واللام هنا للتأويل  
المعهود ، لم يقل تأويل كل القرآن فالتأويل المنفى هو تأويل  
الأخبار التى لا يعلم حقيقة مخبرها إلا الله ، والتأويل المعلوم هو  
الأمر الذى يعلم العباد تأويله ، وهذا كقوله ﴿ هل ينظرون إلا  
تأويله ، يوم يأتى تأويله ﴾ وقوله ﴿ بل كذبوا بما لم يحيطوا  
بعلمه ولما يأتهم تأويله ﴾ فإن المراد تأويل الخبر الذى فيه عن  
المستقبل ، فإنه هو الذى ينتظر ويأتى ولما يأتهم ، وأما تأويل  
الأمر والنهى فذاك في الأمر ، وتأويل الخبر عن الله وعن  
مضى إن أدخل في التأويل لا ينتظر . والله سبحانه أعلم ، وبه  
التوفيق ؟

تمت بحمد الله رسالة الإكليل في المتشابه والتأويل ،

- ٣ تقسيم القلوب إلى ثلاثة أقسام : قاسية ، وذا مرض ، ومؤمنة محتجة
- ٦ بيان معنى المحكم والمنسوخ
- ٧ الفرق بين التأويل والتفسير
- ٩ طلب اليهود من أوائل السور تأويل بقاء هذه الأمة
- ١٠ تأويل النصرى « إنا ، ونحن » على أن الآلهة ثلاثة والرد عليهم
- ١١ الكلام نوعان : إنشاء وإخبار ، وبيان تأويلهما
- ١٤ معنى قوله تعالى ( وما يعلم تأويله )
- ١٦ التأويل في القرآن
- ٢٢ - ٢٤ بيان خطأ مدعى للتأويل ، التأويل عند المتأخرين
- ٢٥ - ٢٨ التأويل عند السلف ، التأويل في اللغة
- ٣٢ « فصل » في ادخال أسماء الله وصفاته في التشابه
- ٣٤ اتفاق أهل السنة على إبطال تأويلات الجهمية ونحوهم
- ٣٥ الدليل على أن أسماء الله وصفاته ليست من التشابه الذي لا يعلم معناه
- ٣٧ الرد على من أقر بفهم بعض معنى هذه الأسماء والصفات دون بعض
- ٤٤ أصل ذلك أنهم أتوا بألفاظ مجمة ليست في الكتاب ولا في السنة
- ٤٥ تناقض كل من خرج عن الكتاب والسنة
- ٤٧ نفي علم التأويل ليس نقيا لعلم المعنى
- ٤٨ كلام السلف وتفسيرهم لجميع نصوص القرآن
- ٤٩ تعليم الصحابة من النبي ﷺ التفسير مع التلاوة
- ٥٠ سؤال مالك عن الاستواء والجواب عنه
- ٥٣ قصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب
- ٥٣ - ٥٤ الفرق بين المعنى والتأويل ؛ إعادة التأويل إلى القرآن كله